

العولمة الاقتصادية

الأهداف التعليمية:

-دراسة تحليلية لظاهرة العولمة :الأسباب والعوامل.

- أشكال العولمة الاقتصادية.

تمهيد: يتزايد الاهتمام على مستوى أهل الفكر والمهنيين بشؤون السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، في العالم بموضوع العولمة أو "الكوكبة". وقد بدأ الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وفشل التجربة الاشتراكية، يرى البعض أن هذا الإخفاق هو انتصار حاسم للرأسمالية "فوكويا" في كتابه نهاية التاريخ. وأن مرحلة اقتصاد السوق "الليبرالية الجديدة" تتوالد اليوم في محاولة جديدة لتوحيد العالم أو "عولمته"، مما يعني توالد مفاهيم ومضامين ومصطلحات جديدة تتخذ صوراً وأشكالاً مختلفة، كونها ستعبر عن واقع سياسي، ثقافي، إيديولوجي مختلف.

هذا الواقع الذي يتمثل في عالم ذي قطب واحد، يتم التسليم به وبأن الولايات المتحدة الأمريكية سيدة العالم . فالإلمام بمفهوم العولمة وإعطاءه القدر الكافي من التحليل ، يتعين التسلسل على النحو التالي:

1- من يقود العولمة

العولمة هذه الحركة الهائلة لتعميم الأفكار والنظم والأشياء، وهذه الحركة بتجنيس أذواق الأمم وتوحيد أنماط حياتها في الإنتاج والاستهلاك ... وغيرها. هل يعقل ذلك كله يجري على نحو عفوي، وبدافع من الحرص على جنى المكاسب وتوسيع العمل التجاري أم أنها مؤامرة كبرى تديرها الدول الغنية، ولا سيما أمريكا ضد الدول الفقيرة والشعوب المستضعفة.

إن تيار العولمة الذي عم كل شبر في الأرض على درجات متفاوتة، وهو بمثابة نهر عظيم روافده من أنحاء عديدة من الكرة الأرضية، ومن غير الممكن لأي دولة مهما فعلت أن تشد هذه الروافد. لأن تغير مجرى ذلك النهر. هذا التيار يوصلنا إلى بيان من يقود هذه العولمة؟

1-قيادة العولمة تتم على نحو جوهرى من قبل الغرب :أول من تحرك في فلكه مثل اليابان،

ودول جنوب شرق آسيا : يتجسد هذا المفهوم في التقدم العلمي والتقني والتنظيمي الذي أحرزته على نحو جوهرى الدول الصناعية الكبرى، كما أنه تعبيرات عن القوة الاقتصادية والمالية التي تمتلكها بعض الدول، وانطلاقاً من هذا فإن من الواضح جداً أن براءات الاختراع والتجديدات التقنية، إضافة إلى الثروات الهائلة ورؤوس الأموال الضخمة ليست متوطنة في العالم النامي أو العالم الإسلامي، بل في أوروبا وأمريكا واليابان، فعلى سبيل المثال 40 ألف شركة متعددة الجنسيات، وأن أكثر من 90% منها

يتمركز في الدول الآنف الذكر، وهذه الشركات هي التي تخطط للعولمة، وتنفذ ما تخطط له (سنعود إلى هذا المفهوم لاحقاً).

إذن من الناحية النظرية سيكون في إمكان كل الشعوب أن تسهم في حركة العولمة والتأثير في مسارها، أما على المستوى العملي فالذين يقودون العولمة هم الذين يعرفون ويصنعون ويملكون.

2- إن أمريكا هي أكبر دولة غربية مساهمة في حركة العولمة: إن كثيرا من الباحثين يرون أن

ما يسمى "العولمة" ينبغي أن يسمى "أمركة"، حيث إن الذين يسيطرون على قرارات المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية هي الولايات الأمريكية فصوتها هو الأعلى، وما تمليه ينفذ. كما أن الثقافة الشعبية الأمريكية هي الأقوى والأسرع انتشارا في العالم.

كما أن المركز الأساسي لعمليات العولمة هو الاقتصاد، وأن للولايات المتحدة شركاء أقوىاء في المجال الاقتصادي، فالنتاج الوطني لأوربا الغربية أكبر من الناتج الوطني للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن اليابان تتمتع بمركز اقتصادي متقدم جدا، واقتصادها مع اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا أضخم من الاقتصاد الأمريكي. وهناك عجز في الميزان التجاري بين أمريكا واليابان لصالح الأخيرة، وتقترض من البنوك اليابانية لتمويل العجز. والصين "العلاق القادم" تحقق نمو اقتصاديا عاليا. فالعوامل التي أعطيت أمريكا تلك المكانة في قيادة العولمة كثيرة ومتنوعة وهي:

A-المجال السياسي والعسكري: اعتمدت الولايات المتحدة سياسة التحالفات بعد الحرب العالمية

الثانية مع بريطانيا، ألمانيا، اليابان، والهدف من هذه التحالفات هو:

-منع قيام قوة تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

-البحث عن خصوم القوة التي تتوقع منها تهديدا في المستقبل وتدعيمهم كما فعلت إبان الحرب الباردة عندما دعمت حلف شمال الأطلسي ضد الاتحاد السوفيتي، زرعت اليهود في فلسطين ليكونوا في مواجهة العرب.

-استخدام موارد ضخمة لإيجاد حلفاء جدد لها.

-الاستثمارات الضخمة في جنوب شرق آسيا، والمساعدات الخارجية للدول الصديقة نماذج على ذلك "مصر، الأردن، إسرائيل".

ما كان للسياسة الأمريكية أن تكون بهذه القوة والهيمنة لولا قيادتها العسكرية الهائلة والضاربة. حيث يقدر تعداد جيشها بحوالي 1.5 مليون، ويبلغ حجم الإنفاق السنوي على الجيش قرابة 270 مليار دولار، إضافة إلى موقع استراتيجي هام يطل على ثلاث محيطات، وأنفقت أموالا ضخمة على البحث والتطوير العسكري، قد أظهرت بعض الحروب التي خاضتها أمريكا في العقد الأخير مدى الفارق بين تقنيتها وتقنيات خصومها، وما خير دليل عملية غزو العراق في مارس 2003، فهي تقاوم بالكمبيوتر والفيديو، والقنابل الذكية وأشعة الليزر.

-يمكن القول أن أمريكا تنفرد بالمشهد السياسي والعسكري اليوم مع التفكير بأخطار تهدد مصالحها وأمنها وخاصة بعد أحداث 2001/09/11، إذ انتهجت سياسة مكافحة الإرهاب وقامت بغزو أفغانستان والعراق وفرضت أنظمة حكم موالية لها.

B-المجال الاقتصادي: خلال الثمانينات من القرن العشرين تفهقرت الشيوعية، وتباطأ النمو

الاقتصادي في دول حلف وارسو، وفي معظم الدول التي كانت تدور في فلكها. فمع بداية التسعينات من القرن الماضي سيطرت الرأسمالية على العالم بدون منازع، وكان نظرا خاصا لأمريكا التي بذلت جهودا كبيرة في دعم الرأسمالية، مما دعا واحدا مثل "فرانسيس فوكويام" إلى القول في كتابه (نهاية التاريخ). إنه بعد قرنين من الخلاف والتناحر بين الرأسمالية والاشتراكية بدت الرأسمالية فائزة بالصراع حاسمة بذلك الجدل التاريخي حول النظام الأنسب للبشرية، حسب زعمه. إن الولايات المتحدة استطاعت المساهمة بشكل كبير في إقامة مؤسسات اقتصادية رأسمالية على نطاق واسع لخدمة مصالحها مثل (FMI، BIRD، OMC)، لتوضيح أكثر الدور الاقتصادي لأمريكا هو ضخامة ناتجها الوطني فعلى سبيل المثال عام 1997 بلغ الناتج الوطني الأمريكي 7100 مليار \$، في حين اليابان 4964 مليار \$. فرنسا 1451 مليار \$، بينما مصر 46 مليار \$، إن أمريكا بلد الخيرات والثروات، فسكانها الذين يناهزون 280 مليون نسمة، يأكلون وراء جهد 3% فقط يشتغلون في قطاع الزراعة، ولديها شركات عملاقة يزيد حجم مبيعات بعضها سنويا عن 130 مليار دولار في السنة، وليس في العالم اليوم أي عملة أكسبت الصفة الدولية في المعاملات كما فعل الدولار رغم المنافسة الشديدة في السنوات الأخيرة من قبل الأورو.

فرغم معاناة الاقتصاد الأمريكي من أثقال العجز في الميزان التجاري، والديون الخارجية، وشيخوخة البنى التحتية، وضعف نسبة الادخار والاستثمار. فإن الخبراء يقرون أن يظل لحقبة غير قصيرة مؤثرا في الاقتصاد العالمي، ذا مكانة خاصة في قيادة العولمة الاقتصادية.

C-المجال الثقافي: إن العولمة في الثقافة هي أوضح ما يلمسه الإنسان العادي، وربما كان أوضح ما

يلمسه ما يلمس الثقافة الأمريكية الشعبية، فالنمط الأمريكي في اللباس والأطعمة السريعة "humberger" والغناء والطرب والرغيف، والاستهلاك والتسوق... انتشر على نحو واسع جدا في أنحاء المعمورة، ولا سيما بين الشباب، إضافة إلى هذا أن اللغة الإنجليزية قاربت أن تصبح لغة عالمية، "إن تحتل المرتبة الأولى عالميا". إن هذا الانتشار يعود إلى جملة من الأسباب:

1 - إن السوق الأمريكية واسعة جدا، وأمريكا صادراتها كثيرة ومتنوعة. كما أن شركات الدعاية

والإعلان الأمريكية تسيطر على التسويق كبيرة ومتنوعة، تخلق الأذواق وتنوع الحاجيات، وتقولب الثقافات بما يتلاءم مع منتجات وأنماط العيش الأمريكية.

2- التفوق الواضح للولايات المتحدة الأمريكية على منافسيها في مجالات الثقافة الشعبية، وبالتحديد في مجال الأفلام والموسيقى، فحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أن أمريكا تصدر إلى أوروبا سنويا مليونان ومائتي ألف ساعة من البرامج التلفزيونية، كافية لتشغيل أكثر من 3200 محطة تلفزيونية على مدار الساعة. وفي دراسة لليونسكو تبين أن بث الإنتاج الأمريكي في تلفازات العالم يتجاوز 75%، بينما تتوزع النسبة الباقية على هيئات الإنتاج الأوروبي وغيره، وفي القطاع السينمائي الأمريكي فهو يمثل 85% من الإنتاج العالمي. وفي تقرير لأحد الباحثين أن 88% من المعلومات التي تبث عن طريق الانترنت تبث باللغة الإنجليزية مقابل 9% بالألمانية، 2% بالفرنسية، 1% يتوزع على باقي اللغات، ويصنع الأمريكيون 60% من مجموع أدوات الإعلام الآلي وبرامجه المختلفة. وقد أدرك الأمريكيون في وقت مبكر أن الثقافة الراقية محدودة الأسواق ، ولذا فإن المنتجات الثقافية الأمريكية لا تعكس إلا الثقافة السوقية المبتذلة ، وقد تركت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية لـ (هوليوود) وإلى وكالات الإعلان في نيويورك تقريراً : ما هي المنتجات الثقافية الأكثر قابلية للتسوق في العالم، وبعد دراسة تحليلية وإحصائية وجدوا أن المنتجات التي تتوجه إلى المراهقين والشباب هي القابلة للترويج والانتشار ومن ثمة فإنها ارتكزت عليها على نحو كبير.

إن انتشار الثقافة الأمريكية ليس معزولاً عن تدخلات أمريكا في سياسات أمم الأرض، كما أنه ليس معزولاً عن قوتها الاقتصادية وعن نجاحها في جعل نفسها بوتقة تصهر الوافدين إليها من كل بقاع العالم، وذلك نجاح شديد التأثير على الناس ويضفي على أي ثقافة تحقق نجاحاً كبيراً فيه جاذبية خاصة

3- الخلفية المادية العلمانية : إن العقيدة الفكرية والتاريخية والثقافية للدول والشعوب التي تفقد العولمة خلفية مادية دنيوية علمانية. فمهما اختلف اليابانيون مع الأمريكيين أو الكنديين أو الأوربيين، فإن الذي يجمع هؤلاء جميعاً هو أنهم يتحركون بوحى من عقائد وأخلاق وضعية مادية لا تعطى الدار الآخرة أهمية تذكر. والإيمان الذي يشيد به بعضهم في بعض المناسبات لا يعدو أن يكون نوع من ترطيب المشاعر.

مما لا شك فيه أن المؤثرين الأساسيين في عولمة الكوكب هم الأمريكيون والأوربيون، ول هؤلاء خلفية تاريخية وثقافية واحدة، وهي سيئة جداً. ومن المعروف أن الخلفيات تصبح ذات أهمية استثنائية في حالة ضعف الدافع الشخصي "حالة الشدائد" وإغراءات المنافع الكبرى.

يجمع علماء التاريخ أن للأمريكيين والأوربيين المعاصرين أجداد من اليونانيين يلقبون "السوفسطائيين" كانوا يؤمنون بعين ما يراه الفلاسفة الغربيون اليوم من مبادئ المنفعة والقوة. وتلك الخلفية الموضوعية التاريخية للثقافة والسياسة الغربية ظلت على الدوام تفعل فعلها في توجيه الأنشطة الدولية للغرب، وهي التي تمثل الولايات المتحدة الأمريكية رأس حربته اليوم، فقد انغمس الأمريكيون في عمليات إبادة منهجية لم يعرفها تاريخ البشرية من قبل، كما فعلوا في إبادة سكان الأمريكيين ويفعلون اليوم في عدة

أماكن من العالم "فلسطين، العراق، وغيرها". وفي عمليات نقل السود من أفريقيا إلى بلادهم، ونقل العناصر البشرية غير المرغوب فيها، مثل المجرمين واليهود والثوريين والفاستين اجتماعيا، إلى جيوب استيطانية، ومن أجل تحقيق مكاسب اقتصادية ضخمة، خاض الغرب ضد الصين حرب الأفيون الأولى والثانية، وقاموا بنهب ثروات الشعوب بشكل منظم على نحو لم يعرف له التاريخ مثيلا. إذ أن المثقف اليهودي "نعوم تشومسكي" في كتابه "ماذا يريد العام سام" ذكر أن الجرائم التي ارتكبتها أمريكا في العالم والمؤامرات التي حاكتها والممارسات السياسية التي لا تستند إلى أي خلق أو قانون. فمن جملة ما قاله "اعتقد من وجهة النظر القانونية أن هناك ما يكفي من الأدلة لاتهام كل الرؤساء الأمريكيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بأنهم مجرمو حرب، أو على الأقل متورطون بدرجة خطيرة في جرائم حرب"، وأخرها أفغانستان والعراق، و نعتقد أننا لا نحتاج إلى براهين على همجية الغرب، وما زال اليهود يعدون أنفسهم شعبا من غير أرض، وفلسطين أرضا من غير شعب، وهام بمساعدة الغرب ونفاقه يطردون أصحاب الديار ليسكنوا فيها، وكل ذلك يتم وفق النظام الدولي الجديد الذي لا يعدو أن يكون إخراجا نهائيا لابتزاز الأقوياء للضعفاء.

2- تعريف العولمة.

سنقف على مجموعة من التعاريف للعولمة، ومن ثم نخرج بتعريف شامل:

1-تعريف د.سمير أمين: "إن العولمة ليست ظاهرة جديدة في التاريخ، بل هناك عولمات تاريخية مسيحية وإسلامية وأخرى كالثورة الفرنسية التي كانت قد انتهجت اختراقات تقدمية بمضامين اجتماعية وأفاق إنسانية. وإنما اختراقات تفتح لمستقبل ما زال بعيدا، ولا يمكن من دون الثورة الفرنسية تصور الاشتراكية الطوباوية ولا حتى ماركس". ويؤكد على أنها أبعد ما أن تعبر عن مصلحة رأس المال ومقتضيات التراكم والتوسع الرأسمالي، ويستطرد قائلا "إن الثورات القديمة المسيحية والإسلام، اندفعت فيما يتعدى التكيف البسيط مع مقتضيات التحول الاجتماعي".

2-تعريف هانس بيتر مارتين، و هارلد شومان: العولمة على أنها "تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحد تستند فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها، بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال".

3-تعريف د.صادق جلال العظم: لبيان المفهوم الواضح لمصطلح العولمة يجب الرجوع إلى التقسيم الكلاسيكي لعلم الاقتصاد السياسي، وفي الاقتصاد السياسي الماركسي بصورة خاصة، يميز هذا التقسيم داخل الإنتاج الرأسمالي بين دائرة الإنتاج المباشر من ناحية، ودائرة التبادل من ناحية أخرى. تضم دائرة التبادل عمليات توزيع الثروة التي تم إنتاجها وآليات تداولها وتبادلها، استهلاكها والتصرف فيها، وهي تشكل بذلك نمط الإنتاج الرأسمالي ومظهره، أي اقتصاد سوق المال ورأس المال المتغير "المتحول"، وتبادل السلع والخدمات، بالإضافة إلى التجارة وما تعنيه من البيع والشراء... الخ.

أما دائرة الإنتاج تشكل عمق نمط الإنتاج، وفي علاقات الإنتاج تتم عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج وفقا لشروطها. من هنا يمكن القول على أن العولمة هي: "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن العشرين تقريبا من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها. أي أن العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمع المركز "métropole" الأصلي. فالعولمة هي رسمة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسمته على مستوى سطح فقط".

بعبارة أخرى، إن ظاهرة العولمة التي نعيشها الآن هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي إلى هذا الحد، وذلك بعد حصرها طوال هذه المدة كليا في مجتمعات المركز ودوله.

- مهما اختلفت تعاريف العولمة، فإن الشائع لدى الباحثين بأن العولمة تقسم إلى أربعة أقسام:

1-العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية: يعتبرها البعض بأنها مرحلة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطار نظري، وهي تبدأ في نظرهم بشكل عام منذ سياسة الوفاق التي سادت في الستينات من القرن العشرين بين القطبين المتضاربين في النظام الدولي آنذاك.

2-العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية: يتركز على وظائف الدولة باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية، وتتجلى هذه الظواهر في الليبرالية الاقتصادية والخصوصية، نشر التكنولوجيا... الخ.

3-العولمة باعتبارها انتصار للقيم الأمريكية، أحسن تعبير عن هذا التعريف هو فوكوياما، الذي اعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفياتي انتصارا حاسما للرأسمالية.

4-العولمة باعتبارها ثورة اجتماعية تكنولوجية: حيث تعتبر العولمة شكلا جديدا من أشكال النشاط، تم فيه الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم ما بعد الصناعي للعلاقات الصناعية،* وفي النهاية يمكن الاستقرار عند تعريف دولفوس وبرأينا شامل: "العولمة تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون تحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس والأماكن، ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيد، وهي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق". إنها تقنيات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة وتتجاوز النظم والإيديولوجيات وتعد تشكيلة متنوعة من الأنظمة والبنى تحدد ممثليها الدول الكبرى، والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، وهي ليست أكثر من حركة جهنمية تنطلق بسرعة وتخطف في طريقها الآمال والأحلام.

3- الفرص التي تقدمها العولمة.

إن القواسم المشتركة القائمة على وحدة الأصل البشري ووحدة المصير في الأمور والمصالح التي يمكن أن يتناولها الناس فيما بينهم، إن كل ذلك يجعل العولمة تتيح بعض الفرص التي يمكن أن تستفيد منها البشرية، وإليك بعضاً من تلك الفرص في النقاط التالية:

1- كثيراً ما يتساءل المرء عن المحك أو المرجع الذي نستطيع من خلاله تقويم أوضاعنا وأدائنا ومشكلاتنا. ومع أن التحاكم للمنهج الرباني يوفر الكثير من الجهد، ويمنحنا الكثير من الأسس والأدوات، إلا أن نوعية الفاعلية، ونوعية ما تتطلبه الحياة المعاصرة من استنتاجات لا يتم الوقوف عليه، إلا من خلال فاعلية الآخر المناوئ والمنافس والمشارك. وأن العولمة توفر ذلك على نحو مثالي. إننا نخفق في تحصيل الفهم الكلي لذواتنا وأوضاعنا من غير الآخر "ولذا فإن استحضاره يظل ضرورياً بسبب تدفق المعلومات وانفتاح العالم بعضه على بعض، على مستويات عديدة وصار بالإمكان أن نقف على مناهج الأمم في استثمارها لإمكاناتها وعلاجها لمشكلاتها، كما أنه أتيح لنا أن نتعرف على مختلف المشاكل الدولية التي تفرزها سلوكيات تلك الدول. إذ أن قضايا تلوث البيئة والأسلحة النووية ووسائل التقدم التقني كافة إلى جانب ماهيات التيارات الفكرية السائدة هناك ومسائل أخرى. والعولمة وفرت الكثير من الأطر والآليات لبحث ذلك والتعامل معه.

2- إن العولمة تساعدنا على أن نفكر على المستوى العالمي، إذ أن من طبيعة التقدم الحضاري أنه يزيد (لمن كان في الموقع الصحيح) من إمكانيات الناس وتحسين من مهاراتهم، وهذا يجعل المجال الحيوي في حالة من الاتساع الدائم. وهذا يتطلب أهلية فكرية وثقافية جديدة من أجل نمو آلية ذلك الاتساع والاستثمار فيه على نحو فعال.

إن العولمة لا تعمم منتجات وأفكار العالم الغربي فحسب، وإنما تتيح هوامش (قد تضيق أو تتسع) لتحرك عالمي لكل أولئك القادرين على الحركة، ولكل أولئك الذين يملكون شيئاً يقدمونه للآخرين. وقد تحسن مستوى الأداء ومستوى التفكير ومستوى التعليم في بلاد عديدة نتيجة الاطلاع على الإنجازات التي تمت في البلدان الصناعية ونتيجة التواصل مع جامعاتها وأسواقها.

3- العولمة تساعد الناس على أن يكتشفوا الكثير من الأجزاء الثالفة في ثقافتهم، وأن يستفيدوا من الخبرات المتوفرة لدى الآخرين في معالجتها أو التخلص منها. وهل ننكر ما استفدناه نحن من الآخرين في عصرنا من طرق في مجال التنظيم والجودة واستخراج خيرات الأرض، ومعالجة مشكلات المرضى والفقر والتلوث وغيرها من المشاكل.

4- إن العولمة تساعدنا على تقييم رسالتنا الحضارية على نحو لم يسبق مثيله سواء اقتصادياً أو دينياً، فقد كان العالم قديماً موضع غبطة إذا اجتمع في حلقتة مجموعة بشر صغيرة، أما اليوم فقد صار من الممكن أن يستمع للمتحدث الواحد عبر الفضائيات ملايين البشر في وقت واحد، وشبكة الانترنت سهلت إيصال المعلومات إلى كل مكان في الأرض، ولن يستطيع أحد أن يحجب نور الإسلام بعد اليوم عن المتعطشين

إليه من أركان المعمورة " حسب الإحصائيات فإن عدد المشاهدين على الداعية عمرو خالد حوالي 800 مليون نسمة في آن واحد".

وخلاصة لما سبق ذكره فإن مشكلة الأمم الضعيفة أن إمكانية استفادتها من الفرص المتاحة محدودة، ولكن هذا ليس من ذنوب العولمة، وإنما ذلك من جملة استحقاقات التخلف وأخطاء القيادة والحكام. ومهما كان الوضع فإننا مطالبون بأن نتلمس ما أشرنا إليه من الفرص والإمكانات التي تتيحها العولمة، ونحاول الاستفادة منها.

4- تحديات العولمة في المجال الاقتصادي

لا خلاف في أن محور عصرنا هو المال؛ فمن خلال سلسلة من الإحلالات والترتيبات والارتباطات صارت كل وجوه التنمية وأشكالها محتاجة إلى المال، فلا تعليم ولا تربية ولا أمن ولا سياسة، من غير توفير قدر من الإمكانيات والأدوات والظروف التي تجعل تنمية هذه الجوانب من حياتنا ممكنة، وليست هذه الوضعية طبيعية، وإنما هي نتيجة حتمية لانتشار الإلحاد والاعتقاد أن الحياة الدنيا لتحقيق الطموحات واقتناص الملذات، ونتيجة لجفاف منابع الروح وكبت النشاط الأدبي والاجتماعي وإعطاء الأشياء المادية أولوية عامة. الاقتصاد اليوم هو ما تبقى من السياسة، حيث حصل انحدار دولي رهيب حين تحولت أرضية العلاقات الدولية من أرضية قائمة على التوازن والتفاوض ورعاية المصالح المشتركة إلى أرضية تجارية، قاعدة الحركة الأساسية عليها هي التنافس والهيمنة والاستحواذ والتفوق بأي ثمن، والطريق إلى ذلك هو حرية السوق وتحرير التجارة والخصوصية وحرية نقل الأموال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

أما الآن فقد أدرك أرباب المال والأعمال العملاقة أن فتح أسواق جديدة لمنتجاتهم، وتأسيس أنشطة فروع عالمية لشركاتهم بات محتاجا إلى تغييرات سياسية واجتماعية وثقافية على مستوى العالم؛ ولهذا فإن أصحاب المصلحة في العولمة يضغطون من أجل الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، والتركيز على الفردية، والتسامح بشأن المحرمات الثقافية حسب المفاهيم الغربية، وبالقدر الذي يخدم مصالح الشركات المتعددة الجنسيات، فإذا كانت الديمقراطية- مثلا- في هيئة معينة لا تخدم مصالحها، فإنها تحارب بكل الوسائل. ولعلنا نرصد هنا أهم التحديات التي جاءت بها العولمة في المجال الاقتصادي في المفردات التالية :

أ- اقتصاديات تقوم على المعارف المتقدمة : واجه العالم النامي- ونحن منه- منذ أمد بعيد مشكلة عويصة، تتمثل في التغييرات التي طرأت على عناصر المجال الاقتصادي، وتلك التغييرات تحدثها الدول الصناعية الكبرى؛ وبعد اشتداد حركة العولمة تفاقمت، وصارت آثارها أكثر إزعاجا وإضرارا بالأوضاع السائدة لدى الدول النامية. وعلى سبيل المثال فقد كانت الثروات الطبيعية والمنتجات الزراعية تتمتع بأهمية شبه مطلقة في تعظيم الناتج الوطني، وذلك نظرا لأن بساطة عمليات الإنتاج، لم تكن تعتمد

على المهارات البشرية الراقية إلا على نحو محدود جدا، ولا على الآلات المعقدة. ومع التقدم التقني اختلف كل شيء؛ فقد صارت العلوم والثقافة المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي الطامح إلى المزيد من التحرر من المواد الخام. ومن الصعب اليوم البدء في فهم القواعد الأساسية للتنمية والتصنيع والعولمة دون الاعتراف أولا بالعلوم والثقافة بوصفها المنبت لكل هذه النشاطات. وقد أدرك الاقتصادي الشهير (آدم سميث) منذ وقت مبكر أن الثورة الصناعية ستؤدي إلى فك الارتباط تدريجيا بين الاقتصاد والمادة؛ وقد أشار إلى أن الإبداع والمهارات البشرية كانت عام 1800 أكثر من المواد الخام، وأن هذه الحقيقة وحدها ستخفض تدريجيا أهمية القوة العاملة غير الماهرة في الاقتصاد. وتكاد عمليات فك الارتباط هذه تكون قد استكملت اليوم. ومن المعروف أن إجمالي الناتج العام في البلدان الصناعية الرئيسية مرتكز على العلم؛ والمواد الخام لا تشكل من 5 إلى 10% من إجمالي الإنتاج الوطني، فالذين يعملون في الزراعة - على سبيل المثال - في البلدان الصناعية لا يصلون في حال من الأحوال 10% من السكان، بل إنهم قد لا يتجاوزون في بعض الأحيان 3%. أما العالم الإسلامي فإن معظم دوله ستدخل القرن الجديد بتوزيع توظيف في القطاعات الإنتاجية قريب مما كان عليه الوضع قبل قرن من الزمان. وعلى سبيل المثال فإن حصة الزراعة من الناتج الوطني في مصر هي 39.9%، وفي المغرب 43.4%، وفي عمان 44.5%، وفي اليمن 70.2%. إن الزراعة - كما قال ابن خلدون - هي مهنة المستضعفين؛ وذلك لقلّة ما تحتاجه من التدريب والتطوير والاستثمار؛ ولذا فإن العمل فيه يشكل حافزا مباشرا وقويا على التقدم التقني.

سبب هذه المشكلة أننا لم نطعن بعد إلى الوظيفة الحيوية التي يقوم بها البحث والتطوير والتقنية في التنمية والكفاءة الاقتصادية. والدليل على ذلك انه ليس هناك بلد إسلامي واحد يمكن أن يصنف بأنه بلد صناعي؛ إذ إن الدولة الصناعية ليست هي التي تملك المصانع أو تستوردها، وإنما الدولة الصناعية هي التي تصنع المصانع. ولا ريب أن أسباب التخلف الصناعي عديدة، لكن يقف على رأسها قلة الأموال والموارد التي تخصص للبحث العلمي الأساسي منه والتطبيقي (كما بيننا في القسم الأول). ومن خلال نظرة في نسبة المنشورات في بعض الدول إلى عدد السكان نجد أننا في مقام متخلف؛ حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن ناتج المنشورات لكل مليون شخص في عام 1995 في الوطن العربي 62؛ على حين كان في البرازيل 42 في الصين 11، وفي الهند 19، وفي فرنسا 740، وفي سويسرا 1877، وزادت كوريا ناتجها البحثي من 15 لكل مليون نسمة في عام 1985 إلى 144 في عام 1990، وكان ناتج العالم العربي في عام 1985 مساويا لناتج كوريا الجنوبية.

وقد خصصت البلدان العربية نحو 750 مليون دولار أمريكي، أو حوالي اثنين في الألف من ناتجها الوطني للبحث والتطوير. أما البلدان المصنعة الجديدة في جنوب شرق آسيا، فهي تخصص من 1 إلى 3% من إجمالي إنتاجها الوطني للبحث والتطوير. وقد كان مجموع المخصصات الدولية للبحث والتطوير في عام 1995 نحو 50 مليار دولار، جاء معظمها من الشركات الصناعية الكبرى. وقد انعكس

البحث العلمي من أموال على براءات الاختراع التي تسجلها الدول، ففي عقد السبعينات من القرن العشرين سجل العالم نحو 3.5 مليون براءة اختراع. ومع أن الدول النامية تشكل ما يقارب 80% منها من الشركات المتعددة الجنسيات.

إن البحث العلمي والتطور التقني قد أدخلنا بلدانا جديدة إلى الأسواق، على حين بعض البلدان العريقة في بعض الصناعات في وضع لا تحسد عليه؛ وقد ذكر (سنجايلال) أن مصر أخفقت في تسجيل أداء جيد في التنافس مع بلدان أخرى في العالم الثالث، حيث إن بلدانا حديثة الدخول في صناعة النسيج والملابس مثل كوريا، وتايوان، تصدر ما قيمته 15.2 مليار دولار على التوالي من هذه المواد؛ على حين أن مصر تصدر منها ما قيمته 575 مليون دولار فقط!

ويذكر بعض الباحثين أن اليابان تشتري الطن الواحد من الألمنيوم الخام من دولة البحرين بما يقارب ثمانمائة دولار أمريكي، وبعد تصنيعه تبيعه بما يقارب المائة ألف دولار!

إن المشكلة أن إحلال الصناعات ذات التقنية العالمية محل القطاعات التقليدية يحتاج إلى تغيرات ثقافية واجتماعية، وإلى استثمار أموال طائلة، وقد تكون متوفرة لدى معظم الدول الفقيرة، ولكن البدائل والخيارات الأخرى شبه معدومة أمام كل من يزيد كسر هيمنة الدول الصناعية واستغلالها.

ب-تأكل الطبقة الوسطى : يحترم الإسلام الملكية الخاصة احتراماً شديداً ، ولديه من التعليمات والتشريعات ما يجعل كل شخص يحصل على ثمار مواهبه ومهاراته وجهوده كاملة غير منقوصة، مهما بلغت وتعاضمت؛ إذ لا سقف لما يملكه الإنسان المسلم في النظرة الإسلامية. وفي الوقت نفسه هناك إدراك قوي لأهمية توفير العوامل التي تجعل من المجتمع المسلم كيانا متماسكا متآزرا، وتوفير كل ما من شأنه أن يجعل فيه طيبة آمنة منتجة؛ ولذا فإن الإسلام أناط بالدولة المسلمة مسائل المحافظة على التوازن الاجتماعي من خلال فريضة الزكاة، ومن خلال تصميم هياكل الأجور، ودعم السلع التي تحتاجها الفئات الأشد عوزا، ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة وكلما استطاعت الدولة تضيق المساحة التي يحتلها الفقراء جدا والأغنياء جدا، كان ذلك دليلا على نجاحها في تشكيل متن صلب للحياة الاجتماعية، ويقوم على شريحة وسطى، ولا يطغيها المال الذي يأتي من غير جهد، أو من وراء أعمال غير مشروعة، ولا يقعدها الفقر المدقع عن النهوض والتقدم. وهناك من يرى أن من الأسباب الجوهرية لنجاح التجربة اليابانية في المجال الاقتصادي عدم وجود فارق بين الموظفين في الدخل والصلاحيات والمسؤوليات، فدخل المدير المتدرب بعد خصم الضريبة يبلغ $\frac{1}{5}$ أو $\frac{1}{6}$ من دخل الرئيس التنفيذي؛ على

حين يبلغ $\frac{1}{15}$ في الولايات المتحدة وأحيانا $\frac{1}{20}$ ويقف الفارق عن ذلك في أوروبا، لكنه يظل أعلى من

اليابان.

العولمة تقوم على الاقتصاد الحر، واعتماد قانون العرض والطلب، كما تقوم على مبدأ التنافس الشديد؛ وحين يتم كل ذلك في ظل تراجع أخلاقي عام، وفي ظل تراجع الدول على التدخل في الحياة الاقتصادية، فإن هذا سوف يعني انقسام المجتمع إلى فئتين متميزتين : فئة المسحوقين المستغلين الذين لا يجدون ما يقتاتون ، وفئة المستغلين المستبدين الذين لا يدرون ماذا يصنعون بالأموال التي تدفقت عليهم على نحو يفوق كل تصور. لهذا كله فإن مما هو مسلّم به اليوم لدى الباحثين وعلماء الاقتصاد أن فئة محدودة في معظم المجتمعات تمتلك حيزا ضخما من الدخل الوطني على حساب أكثرية محرومة؛ والهوة بين الفريقيين تزداد اتساعا يوما بعد يوم. إن الولايات المتحدة تنزعم العالم في المسافات الفاصلة بين القلة التي تملك الكثير، والكثير التي لا تملك إلا القليل؛ فأغنى 10% من الشعب الأمريكي يملكون 68% من ثروات الولايات المتحدة، وأكثرية 90% تملك 32%. أوروبا، وإن كانت تحقق نموا أقل من أمريكا إلا أن تقارب نسب الدخل لديها أفضل. وتشير بيانات تقرير (التنمية في العالم) لعام 1997- على سبيل المثال- إلى أن عشر السكان السويدي يحصلون على 20.8% من الناتج المحلي. أما في سويسرا فإن عشر السكان يحصلون على 29.9% ، في كثير من بلدان العالم النامي اختلالا، كثير ما يكون كبيرا في توزيع الدخل نظرا لانتشار الفساد الإداري، وانعدام الوسائل التي يعبر بها الفقراء عن ظلاماتهم، ويواجه معظم الدول النامية مجهولة؛ فلا بيان ولا إحصاءات عن الثراء والفقير، أو عن توزيع الدخل الوطني أو عن البطالة، والموجود منها ليس محايدا؛ ولذا فإن الثقة به محدودة. ومن البيانات القليلة المتوفرة يتبين أن الاختلال الموجود في توزيع الناتج الوطني في الدول النامية، لا يقل عن الاختلال الواقع في العالم المتقدم بل يزيد. في الشيلي بلغ متوسط دخل الفرد 4160 دولار في السنة؛ وقد استولى العشر الذي فيها على 46.1% من الناتج الإجمالي المحلي؛ ومع ذلك فإن الليبيراليين يذكرونها نموذجا للنجاح الاقتصادي. وفي البرازيل استولى العشر الغني على 51.3% ونجد أدنى نصيب للخمس الفقير 2.2% في كل من البرازيل وغينيا. أعلى نصيب للخمس الفقير في رواندا وبنغلادش ولاوس حيث بلغ نحو 10%، وحصّة الخمس الفقير في موريتانيا 3.2% وفي مصر 8.7%، وتندرج دول أخرى مثل المغرب والجزائر وتونس والأردن بين هذين الحدين.

ولا ينبغي أن نغفل شيئا آخر مهما، هو أنه مع اشتداد حركة العولمة تنهار الخدمات الرخيصة المقدمة للفقراء؛ فالمؤسسات النقدية الدولية تشترط دائما لتقديم القروض والمساعدات تخفيض الدعم الممنوح للسلع وتقليص الخدمات المجانية وشبه المجانية إلى جانب تحرير الاقتصاد؛ بما يشكل ضغوطا إضافية على الفئات الأشد فقرا. إذ كل الدلائل تشير إلى أن العولمة لن تساعد في نشر العدالة الاجتماعية، والتخفيف من ضراوة الأوضاع الحاضرة، بل سيزيد من تكريسها واستفحالها!

ج-نشر ثقافة الاستهلاك العظيم: التقدم العلمي والتقني أتاح للناس أن يتحركوا بسهولة، كما أوجد الكثير من التنوع في كل السلع التي يستهلكونها إلى جانب الكثير من الخيارات والبدائل في كل أشكال الخدمات. وهذا كله يشجع على المزيد من الاستهلاك، كما أن الفساد الإداري والمالي يجعل شريحة من الناس يمتلكون ثروات لم تتعب في جنيها، مما يدفعها إلى الإنفاق الترفي، ويجعل منها فئة محرومة لباقي المجتمع على سلوك السبيل نفسه.

وتغير عقائد كثير من الشعوب نحو الحياة والموت، واحتفالها بالمادة على حساب الروح والمعنى، وهو الآخر يجعل سبل تحقيق الذات وإرواء الطموحات، تتصل بالاستهلاك بوصفه أداة لذلك، ومظهرا من مظاهر الاقتدار.

وأصحاب الشركات المتعددة الجنسيات الذين يقدمون حركة العولمة يسهمون على نحو رئيس في فتح الطرق أمام كل ما ذكرناه والحفز عليه. والأموال التي يتم إنفاقها على الدعاية والإعلان أكثر من 330 مليار دولار سنويا تستهدف على نحو رئيس حمل الناس على زيادة الاستهلاك.

التحدي الذي يتمثل في زيادة الاستهلاك ذو وجوه متعددة، منها استنفاد الثروات ومصادر الطاقة غير متجددة، وتلويث البيئة، انتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة، وفتح أبواب جديدة للضغط على الفقراء والمحرومين؛ إذ تطالبهم أسرهم بالمزيد من الإنفاق، والذي يقتضي المزيد من العمل الذي قد لا يجدون فرصا للقيام به.

زيادة الاستهلاك الترفي قلصت من حجم ما يمكن توفيره من أجل إعادة استثماره في التنمية؛ ونجد في هذا الصدد أن معظم البلدان الإسلامية تتمتع بزيادة سكانية عالية، وهذا يتطلب منها حتى تحافظ على مستوى الحياة لدى شعوبها أن تحاول توفير ما لا يقل عن 25 % من دخلها المحلي الإجمالي؛ لكنها مع الأسف تجد نفسها غارقة في إنفاق الأموال على الحلي والزينة والأطعمة التي لا تؤكل والمباني التي لا يسكن إلا جزء منها، وإنفاق الأموال على المظاهر والشكليات الفارغة؛ مما يجعل مستوى العيش والتعليم والخدمات في حالة من الندني المستمر لدى معظم الشعوب الإسلامية والنامية عامة. والأرقام التي تشير إلى كل ذلك لا تولد شيئا سوى اليأس والقنوط من صلاح الأحوال.

وهكذا مع مرور الوقت تريح العولمة كل يوم أرضا ثابتة من خلال تحويل الكثير من الأشياء الكمالية إلى أشياء أساسية وضرورية، يبذل في سبيل الحصول عليها في بعض الأحيان الدين والمروءة والوقت والجهد.

د-نشر البطالة: قضية البطالة وتضاؤل فرص العمل من أخطر المشكلات التي تواجهها شعوب العالم اليوم، ولا سيما الشعوب النامية، ومنها الدول الإسلامية. العاطل عن العمل -كما عرفته منظمة العمل الدولية- هو "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، لكن دون الحصول عليه".

البطالة لم تعد التحدي الذي يواجه الدول الفقيرة وحدها؛ فللدول الغنية أيضا حظ منها، فبسبب العولمة وعبر نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات، لجأ الكثير من الصناعات التحويلية في أوروبا وغيرها إلى الانتقال إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها تلك البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من نحو الإعفاءات الضريبية ورخص الطاقة والأرض واليد العاملة، وعدم تحمل تكلفة التلوث البيئي.

إن التغييرات التي شهدتها الرأسمالية في الربع الأخير من القرن العشرين جعلت من (البطالة) سمة هيكلية متجذرة في خصائص النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الصناعية الرأسمالية؛ فقد ارتفع متوسط البطالة فيها من 6.9% في الفترة 1978-1987 إلى 8.6 في عام 1998. وفي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وإيرلندا وصل معدل البطالة وصل إلى 21.2 في إسبانيا، وفي فنلندا إلى 15% عام 1998؛ لكن لا بد من القول إن العاطل عن العمل هناك يلقى من المساعدة من الدولة حتى يعثر على عمل، وإن كان هناك اتجاه عريض وقوي لتخفيض مساعدات الضمان الاجتماعي في بلدان الرأسمالية كثيرة.

أما في العالم النامي فإن أثر العولمة في نشر البطالة من ذلك بكثير. ويمكن القول : إن تنامي ظاهرة البطالة في معظم الدول الإسلامية يعود إلى تشابك عوامل داخلية وخارجية أهمها :
أ- من الملاحظ أن معظم الدول الإسلامية، لم تحقق نجاحات تذكر في مجال التنمية الشاملة والمتكاملة عبر العقود الأربعة الأخيرة؛ فالهياكل الإنتاجية فيها لم تتغير، فقد ظلت الزراعة والصناعات الاستخراجية والحرف اليدوية تسهم في النصيب الأكبر من الناتج الوطني. والقطاعات الحديثة فيها مع امتصاصها لمعظم الموارد المخصصة للتطوير لم تستوعب الكثير من الأيدي العاملة، بسبب اعتمادها على تقنيات متقدمة، تستهلك أموالا كثيفة، وتتمتع بدرجة عالية من (الأتمتة).

ب- تفاقم أزمة المديونية الخارجية التي بدأت في الظهور في السبعينات من القرن الماضي، وتفاقمت في الثمانينات. وبغض النظر عن أسباب ذلك، فقد كان للعولمة إسهام في ذلك؛ فالمؤسسات الاقتصادية الدولية مهتمة بتوفير كل ما من شأنه المساعدة على عولمة الاقتصاد العالمي وفق الرؤية والمصالح الغربية. وقد فرضت تلك المؤسسات على الدول المدينة أن تقوم بسلسلة من الإجراءات الانكماشية، والتي من جملها رفع رسوم الخدمات وزيادة الضرائب، وتجميد التوظيف الحكومي، أو تقليصه وخفض الأجور، وبيع المشروعات والمؤسسات الحكومية عبر (الخصوصية) حيث يسرّح المالكون الجدد أعدادا كبيرة من العمال.

ج- إن الدول الغربية قد حاولت تسهيل تدفق كل ما في صالحها تدفق من نحو السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أما الحراك الحر لقوة العمل، فممنوع؛ فالدول الرأسمالية قامت بمكافحة أحوال البطالة والركود الاقتصادي لدى بلدانها عن طريق تغيير قوانين الهجرة والإقامة فيها، وهكذا فبعد أن كانت الهجرة إلى

بلاد الشمال تشكل منفذاً وإن كان محدوداً لفائض القوة العاملة في البلدان النامية، ومصدراً مهماً من مصادر النقد الأجنبي لكثير من البلدان النامية، فإن هذا المنفذ يكاد يكون الآن مغلقاً. وتشير بعض التقديرات إلى أنه ترتب على القيود التي تفرضها بعض البلدان الصناعية على هجرة قوة العمل إليها حرمان الدول النامية من دخل لا يقل عن مائتين وخمسين مليار دولار سنوياً؛ وهو رقم مذهل. هناك أمر أخير يجب الإشارة إليه في هذا الصدد، وهو أن العولمة تملك إمكانيات هائلة لنقل البطالة من مكان لآخر؛ فإذا كانت الاستثمارات تتدفق على بلد بسبب انخفاض أجور الأيدي العاملة -مثلاً- فإن تلك الاستثمارات تظل على أهبة الاستعداد للرحيل إلى بلد آخر، تكون الأجور فيه أرخص. وهذا ما نشاهده اليوم في بلد مثل (الهند) حيث أخذت الاستثمارات تتجه نحوه بسبب ما ذكرناه. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في كثير من الدول الإسلامية، ولكن المؤسف -دائماً- هو غياب الأرقام والإحصائيات التي تصور حجم هذه المشكلة المتفاقمة. وقد تبين من خلال الأرقام القليلة المتوفرة أن البطالة كانت في الجزائر عام 1985 في حدود 9.8% من قوة العمل؛ أما في عام 1993 فقد ارتفعت إلى 24.3% لتصل مع بداية القرن الواحد والعشرين إلى 28%، وكانت في الأردن 2% وصارت في عام 1991 في حدود 18.8% أما في الضفة الغربية، فإن معدل البطالة بين الفلسطينيين بلغ في عام 1992 حوالي 48.9% وبلغ قطاع غزة 55% بسبب سياسة الحصار والتجويع التي يمارسها اليهود في فلسطين المغتصبة!

هـ- اتفاقيات التجارة : انتشار التجارة وكثافة التبادل التجاري، ليس مفزراً من مفزرات العولمة فحسب، وإنما هو سمة من أهم سمات العصر الذي نعيش فيه. فالنظام التجاري هو أقوى النظم قاطبة، فإذا كان المرء طبيباً وتاجراً ومدرساً وتاجراً ومهندساً... فإن الصفة التي تغلب في النهاية عليه هي صفة التجارة. وربما كان ذلك بسبب ما تعدُّ به التجارة من آفاق غير محددة للربح والكسب والثروة؛ ولذا فإن من الطبيعي أن تكسب هذه الجاذبية الخاصة لدى معظم الناس. قد ظلت التجارة على مدار التاريخ وسيلة لنشر الأفكار والعادات، ولا أحد ينسى ما قام به التجار المسلمون في أنحاء المعمورة من نشر للإسلام، وإيصال لمبادئه إلى الشعوب لم يصل إليها أي جندي مسلم. واليوم تعدُّ التجارة المجال الأكثر خصوبة لتعكس منجزات الدول الصناعية، وتعريف شعوب العالم بالتقدم التقني والتنظيمي الذي تم لديها. وإن العمليات التجارية تستحوذ على قسط كبير من الأنشطة الاقتصادية للدول الصناعية والنامية. ولعلنا نقلق الأضواء على أهم التحديات التي جاءت بها اتفاقيات التجارة عبر منظمة التجارة الدولية من خلال الحروف الصغيرة التالية:

A- قطاع الخدمات : قطاع الخدمات من القطاعات السريعة النمو والبالغة الأهمية، ويكفي أن نعلم أن هذا القطاع يؤمن في بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية 83% من فرص العمل، على حين تؤمن الصناعة 24%، والزراعة 3%. وكلما تقدمت الأمم في معارج التنظيم والتصنيع اتسع فيها نطاق هذا القطاع،

وزادت أهميته. ويلاحظ أن الاستثمار الأجنبي في الخدمات كان يستولي على نحو من 25% من مجموع الاستثمارات الأجنبية عام 1980، ثم ارتفع إلى 50% في بداية التسعينات، وانصبت معظم تلك الزيادة في الخدمات المالية. وقد نمت هذه التجارة بمعدل 13% عام 1995 لتبلغ حوالي 1170 مليار دولار. يشمل قطاع الخدمات أنشطة كثيرة متنوعة، صنفتها مجموعة مفاوضات التجارة في الخدمات في اثني عشر قطاعا رئيسيا و155 قطاعا فرعيا، مثل العمل المصرفي والتأمين والتشييد والمقاولات والخدمات الاستشارية المهنية والصيانة والاتصالات والنقل والسياحة.

ومن المتوقع إزالة الحواجز التنظيمية والإدارية أمام موردي الخدمات الأجانب إلى سيطرة المؤسسات الأجنبية ذات الكفاءة العالية في توريد الخدمات. تلك الكفاءة تعتمد ضمن اعتبارات أخرى على مستوى الدخل للدولة الأم وعلى المستويات المهنية والتعليمية لأفرادها، وهي سمات متوفرة في الصناعة على نحو ملحوظ، مما يجعلها تتمتع بميزات يصعب على موردي الخدمات في عالمنا الإسلامي المنافسة فيها. وربما كانت الميزة الوحيدة لدى بعض الدول النامية التي تتمتع بكثافة سكانية عالية توفر كفاءات فنية رخيصة نسبيا. إن من الواضح أن معظم المؤسسات الخدمية في العالم الإسلامي تعمل ضمن النطاق المحلي، وهي لا تملك الإمكانيات المالية والتقنية والإدارية، كما لا تملك الخبرات التراكمية التي تمكنها من خوض غمار المنافسة العالمية، ولذا فإن فتح مجالات الخدمات الدولية أمامها لن يفيد كثيرا. ولا ريب أن انفتاح الدول الإسلامية الآن على الأسواق العالمية متفاوت؛ ولذا فإن الدول الأكثر انغلاقا الآن ستواجه مشكلات جمة عند الانفتاح التام على الأسواق العالمية؛ حيث إن البنى والمؤسسات الخدمية فيها متخلفة بسبب عدم وجود أي منافسة خارجية في الماضي. وربما حدثت مكاسب في المستقبل من وراء حرية التجارة في الخدمات من خلال الاستفادة من الخبرات التي ستدخل إلى السوق المحلية، ومن خلال فتح المجالات الدولية أمام المؤسسات المحلية القوية والقادرة على المنافسة؛ لكن ذلك سوف يتوقف على درجة وعي الحكومات ورجال الأعمال وعلى الطريقة التي ستنتهج بها على العالم، ومدى قدرتها على الاستفادة من الفرص التي يتيحها ذلك. وربما كان قطاع الخدمات المالية هو أكثر القطاعات إخراجا للمؤسسات المالية المحلية؛ فالبنوك الإسلامية الملتزمة بالأحكام الفقهية لا تستطيع القيام بكل الأعمال المصرفية التي تقوم بها البنوك الربوية، كما هو معروف. أما البنوك الربوية الموجودة في العالم الإسلامي، فهي ضعيفة محدودة الإمكانيات، إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول الصناعية، وعلى سبيل المثال فإنه ليس هناك من الألف مصرف المصنفة على قمة المصارف العالمية سوى 41 مصرفا عربيا؛ لأن القدرات المالية المتوفرة في العالم الإسلامي محدودة إذا ما قورنت بما هو موجود في البلدان الصناعية الكبرى، كما أن كثيرا من المال الإسلامي مهاجرا إلى تلك البلدان، ومودع في خزائن مصارفها. وعلى كل حال فإن من المتوقع أن يحدث ارتباك كبير في البداية، وانسحاب الصغار من

مقدمي الخدمات من السوق ليطنمي عالم الكبار أكثر فأكثر، وينحسر الصغار إلى أدنى حد وفق أجديات العولمة

B-حقوق الملكية الفكرية : لا علاقة في الأصل لمسألة حقوق الملكية الفردية وحماية الأفكار بتحرير التجارة، ولكن جرى الاهتمام بها بعدما أضحت قيمة السلع تكمن بشكل متزايد في محتواها الفكري(أي التقنية والتطوير والإبداع الإنساني) حيث تصاحب ذلك مع نمو التجارة في السلع المزورة والمقلدة؛ إذ صارت تشكل ما بين 3 و6% من مجمل التجارة العالمية؛ مما دعا الدول الصناعية إلى الوقوف بصرامة في وجه الدول النامية حيال هذه المسألة.

قوانين حماية الملكية الفردية تشمل تشكيلة واسعة من المكتشفات والمنتجات والسلع، فهي تغطي براءات الاختراع وحقوق المؤلف والناشر وحقوق الأعمال الأدبية وأعمال الحسابات؛ كما تشمل براءات الاختراع في مجالات المنتجات الغذائية والكيميائية والأدوية... وغيرها.

وترى الدول النامية أن الأسعار التي تتقاضاها الشركات الصناعية عالية إلى درجة كبيرة، ولا سيما بعض المنتجات التي تتمتع بحيوية خاصة وحساسية اجتماعية بالغة مثل الأدوية والأغذية. والقوانين الجديدة ستطبق تدريجيا وسوف تحرم كثيرا من المواطنين في الدول الفقيرة من الحصول على بعض حاجاتهم الأساسية من السلع والمنتجات التي ستشملها.

وترى الدول الصناعية الكبرى أن (القرصنة) التي تتعرض لها الشركات، تكلفهم مليارات الدولارات، وتحد من قدراتها على تطوير منتجات جديدة؛ فوجود نظام فعال لمنح براءات الاختراع يشجع المخترعين على كشف اختراعات، كان من الممكن لولا الحماية أن تبقى أسراراً تجارية. ولهذا فإنها رأت ضرورة رفع مدة الحماية للملكيات الفكرية لتصل إلى عشرين عاما لبراءات الاختراع، وخمسين عاما لحقوق الطبع، وعشرة أعوام لحقوق نقل الدوائر الإلكترونية، وبرامج الحاسوب.

إن قوانين الحماية الفكرية، تمثل إضافة لتعزيز نفوذ الدول الصناعية على حساب البلدان النامية والفقيرة؛ إذ إن حصة هذه الأخيرة من تلك المنتجات ضئيلة جداً؛ فخلال السبعينات من القرن الماضي-مثال-م تتمكن الدول النامية التي تمثل ثلاثة أرباع سكان الأرض من الحصول إلا على 6% من 3.5 مليون براءة اختراع.

المنطقة العربية لا تنتج-مثال-من الأدوية إلا نحواً من 42% من حجم استهلاكها؛ ومعظم إنتاجها ليس مخترعاً ولم ينشأ بسبب البحث العلمي، وإنما تنال الشركات المصنع رخصاً لإنتاج من مخترعي الدواء الأساسيين.

إن اتفاقيات الملكية الفكرية سوف تحرم الدول النامية عامة من حقها في الحصول على المعرفة التقنية، ومن إجراء الكثير من البحوث العلمية والمعرفية، مما سيساهم في تعميق الفجوة التقنية، نظراً لأنها لا

تستطيع دفع ثمن الحصول على أسرار المنتجات التقنية نتيجة زيادة أسعارها بعد إطلاق يد صاحب البراءة وإعطائه قوة احتكارية مطلقة في مجال التصنيع والاستغلال التجاري.

C-الاتفاقية الزراعية: القطاع الزراعي بطبيعته قطاع تابع، فهو يعتمد على كل من الصناعة و(المكننة) أثناء الإنتاج، ويعتمد على التجارة وأوضاعها أثناء التسويق؛ ولهذا فإن معظم الدول تحاول تقديم العون لهذا القطاع، وتدل بعض الدراسات أن بعض الدول الإسلامية (كبعض الدول الخليجية) تقدم مساعدات للقطاع الزراعي، تساوي نحواً من 53% من مجمل ناتجه. وقد استحوذت (الاتفاقية الزراعية) على الجانب الأعظم من الاهتمام أثناء المفاوضات الخاصة بدورة (الأرجواي) حيث رأى القائمون على شؤون (الجات) أن هناك انتشاراً واسعاً لسياسات الحماية في معظم البلدان. وقد دارت المناقشات حول ثلاثة محاور رئيسية هي: الدعم الداخلي للقطاع الزراعي، والإعانات المقدمة لتصدير المنتجات الزراعية، ومسألة الحرية في الوصول إلى الأسواق. وقد تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى تعتمد على تجارة المحاصيل-كالحبوب ومشتقات الألبان واللحوم-الدعوة لتخفيض كل أشكال الدعم التي تقدم للمزارعين، ولا سيما تلك الخاصة بالمنتجات الزراعية التصديرية بحجة أن الوضع الحالي يتعارض مع روح اتفاقية (الجات) من ناحية، كما أنه يضعف حوافز الدول النامية لتشجيع استثماراتها في القطاع الزراعي. وقد تم وضع قوانين عديدة في شأن النفاذ إلى الأسواق وتخفيض الدعم الداخلي وخفض دعم التصدير.

مكانة القطاع الزراعي بين القطاعات الإنتاجية شديدة التباين بين دولة إسلامية وأخرى، ففي بلد مثل أفغانستان والصومال يمثل القطاع الزراعي القطاع الأهم والأكثر حيوية؛ على حين يساهم في الناتج السوري بنحو 31% وفي السودان 34% وفي العراق 32%. أما في البحرين وقطر والكويت، فهو لا يشكل أكثر من 1%، وعلى كل حال فإن الملحوظ أن عدداً كبيراً من الدول الإسلامية يشهد تنامياً في واردات الغذاء، وانكماشاً في صادراته الزراعية؛ وعلى سبيل المثال فإن حجم الواردات العربية من الأغذية بلغ عام 1992 نحو عشرين مليار دولار، على حين بلغت حصيلة الصادرات نحو 4.6 مليار دولار في العام نفسه.

ومصادر التحدي في مجال الغذاء في العالم الإسلامي عديدة، منها ما يعود إلى الأوضاع الداخلية؛ ومنها ما يعود إلى اتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية. وإذا تأملنا في الأوضاع الداخلية، وجدنا أن الطلب الداخلي على المواد الغذائية في حالة من التزايد المستمر بسبب الزيادة السكانية المطردة والتي لا يشهد العالم الصناعي شبيهاً لها، كما أن عدداً من الدول الإسلامية يشهد تناقصاً في كميات المياه المطلوبة لتوسيع رقعة الأراضي المزروعة.

أضف على هذا أن سوء أحوال الريف أحدثت هجرة واسعة النطاق باتجاه المدن، والتي ترتب عليها هجر الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة. ومن المتوقع في ظل تقليص الدعم الزراعي للإنتاج والتصدير أن يزداد الوضع سوء.

أما التحديات الخارجية فتتمثل في خفض الدعم للإنتاج الزراعي وخفض مساعدات التصدير، حيث سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية في البلد المنشأ. ويتوقع بعضهم أن ترتفع أسعار المواد الغذائية بنسبة لا تقل عن 15%. نعم إن هذه الوضعية قد تؤدي إلى تعديل سياساتها الاقتصادية وإدخال تغييرات هيكلية على بنيتها الإنتاجية، لكن ذلك إذا حدث فإنه سيكون على المدى البعيد، أما في المدى القصير والمتوسط فإن الأوضاع الحالية تتطلب العمل على ضمان تدفق السلع الزراعية بأسعار رخيصة نسبياً حتى لا تتدهور أحوال الفقراء والمحتاجين أكثر مما عليه.

كان بالإمكان أن نذكر المزيد من التحديات التي تولدها حركة العولمة إلا أن ما قدمناه كاف لبيان الخطوط العريضة التي باتت واضحة، وبات علينا أن نفكر فيما يمكن عمله حيالها في الأرض. مشكلة الأمم الضعيفة أن إمكانيات استفادتها من الفرص المتاحة محدودة، ولكن هذا ليس من ذنوب العولمة، وإنما ذلك من جملة استحقاقات التخلف وأخطاء القرون وخطاياهم. ومهما كان الوضع فإننا مطالبون بأن نلتمس ما أشرنا إليه من الفرص والإمكانيات التي تتيحها العولمة، ونحاول الاستفادة منها؛ ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

العولمة الاقتصادية

1- تعريف العولمة الاقتصادية :

كما سبق وأن بيينا أن هناك تعاريف متعددة ومتشعبة ، فكل باحث ينظر إليها من وجهة نظر معينة ،وحسب مجال دراسته واختصاصه وبالتالي لم يكن هناك اتفاق حول تعريف جامع لها ، نظراً لتشعب مجالاتها لاسيما في جانبها الاقتصادي الذي يشمل العديد من القطاعات منها الإنتاجي ، و الخدمي و التكنولوجي ، و التسويقي و الإداري ،والمالي .ومن أهم التعريفات التي تناولت العولمة الاقتصادية هي:

- العولمة تشير إلى عملية تعميق الاعتماد المتبادل بين المؤثرين في الاقتصاد العالمي في المجالات متعددة منها السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج و خاصة رأس المال .
- العولمة هي تحول العالم إلى سوق واحدة تزداد فيها المنافسة على جميع الأصعدة.
- العولمة الاقتصادية تعني فتح الحدود أمام تدفق السلع و الخدمات و الأفكار و رؤوس الأموال ، وعدم وضع العراقيل و الصعوبات على عمليات الاستيراد و التصدير .

2- عولمة الإنتاج

المتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة نجد أن هناك مجموعة رئيسية من المتغيرات التي تحدث على نطاق واسع و المتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية و الدولية الاستثمار الأجنبي المباشر ، و تصاعد الثورة التكنولوجية و تكامل الأسواق العالمية في مجال السلع والخدمات ، و منه تتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات و تتبلور من خلال اتجاهين:

-الاتجاه الأول: عولمة التجارة الدولية : حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال

عقد التسعينات من القرن العشرين حيث بلغ معدل النمو للتجارة العالمية ضعفي النمو للناج المحلي الإجمالي العالمي. فعلى سبيل المثال زاد معدل نمو التجارة العالمية بحوالي 9% عام 1995 ، بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5 % فقط ، و بالطبع زاد نصيب التجارة العالمية، فالشركات متعددة الجنسيات تقف وراء تزايد معدل نمو التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي ،ويضاف إلى ذلك أن 90 % من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير.

-الاتجاه الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر : ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من

الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار ، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية ، و تقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا و الخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة.

- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر : إضافة إلى الخصائص التي تم التطرق إليها في الفصل الثالث

من القسم الأول، هناك جانب آخر من الآراء و النظريات التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدراسة و التحليل و من تلك النظريات : نظرية عدم كمال السوق ،نظرية المنشأة الصناعية ، نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، ونظرية الموقع . وقد أوضحت هذه النظريات أنه يلزم توافر جملة من الخصائص في الاستثمار الأجنبي وهي:

- غياب المنافسة الكاملة في الدول المضيفة و انخفاض المعروض من السلع في تلك الدول ،مع عدم قدرة شركاتها الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية .

- أهمية التفوق التكنولوجي كمحدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة .

- احتفاظ الشركات بالخبرة الفنية و الاختراعات و الابتكارات التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات المحلية في الدول المضيفة.

- الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، يجب أن يحقق أرباحاً أكبر من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكه مزايا احتكارية أو شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة.

وقد تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا حيث يعتبر جذب الاستثمار الأجنبي من القضايا ذات الأهمية الكبرى وهذا ما يوضحه المثال الخاص بالجزائر: بلغ التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حوالي 97 مليون دولار خلال الفترة (1980-1985) ويمثل ذلك نحو 7% من التدفق لدول شمال إفريقيا ، وحوالي 0.9 % من إجمالي التدفق للدول النامية خلال تلك الفترة. في حين انخفض المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1986 - 1997) إلى نحو 10 مليون دولار ، وتمثل ذلك حوالي 6 ، 0 % من إجمالي التدفق لدول شمال إفريقيا وصفر % تقريباً من الدول النامية ، وبذلك تدهور التدفق النسبي للجزائر بنسبة 87 % بالنسبة لمجموعة دول شمال إفريقيا وبنحو 100% بالنسبة للدول النامية.

3- العولمة المالية.

A- تطور العولمة المالية :

إذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تعود إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات أي مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك فإن العولمة المالية حديثة النشأة نسبياً، فعمرها لا يتجاوز أربعين سنة على أكثر تقدير ، حيث تتمثل في ذلك التشابك و الترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية و المالية لمختلف الدول ، و بدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين (1979-1982) ، لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى ، ومهما يكن فقد مرت بالمرحلة التالية :

1- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر : امتدت هذه المرحلة من (1960-1979) وتميزت بمايلي:

- تعايش الأنظمة النقدية و المالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة.
- ظهور وتوسع أسواق (العملات) بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية ، أي التمويل بواسطة بنكية.
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية (الجنيه الإسترليني ، الدولار).

- انهيار نظام بريتون وودز في 15 أوت 1971 ، وإنهاء ربط الدولار و العملات الأخرى بالذهب وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.
- ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة.
- زيادة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.
- إنشاء البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم ، و التي منحت العديد من القروض.
- 2-مرحلة التحرير المالي: امتدت هذه المرحلة من (1980-1985) وتميزت بمايلي:

- المرور إلى مالية التسوق، أو اقتصاد السوق المالية وصاحب ذلك ربط الأنظمة المالية و النقدية الوطنية بعضها ببعض و تحرير القطاع المالي.
- انتشار واسع للتحرير المالي و النقدي على المستوى العالمي، وذلك بعد رفع الولايات المتحدة الأميركية و المملكة المتحدة للرقابة على حركة رؤوس الأموال.
- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة، و التي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي و إجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات .
- التوسع الكبير في أسواق السندات و صناديق المعاشات المختصة في جمع الادخار، وهي تتوفر على أموال ضخمة وغايتها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية.
- 3-مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة: امتدت هذه المرحلة من 1986 إلى غاية الآن وتميزت بما يلي:

- ضم العديد من الأسواق الناشئة من أوائل التسعينيات من القرن العشرين و ربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام و الأخير في مشوار العولمة المالية.
- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة و ربطها بشبكات التعامل العالمية .
- تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة (Big-Bang)، وتبعثها بقية البورصات العالمية بعد ذلك مما سمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات .
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية ، و التي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات و إفلاس الكثير من البنوك و المؤسسات المالية .

ومهما تكن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظاهرة قد انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم ومست معظم الدول لتسيطر الدائرة المالية على الاقتصاد العالمي في وقت قصير نسبيا ، وينتظر أن يصبح الاقتصاد العالمي ممولا في قسط منه بواسطة الأدوات المالية .

B-العوامل المفسرة للعولمة المالية.

تطافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زخم العولمة المالية التي بدأت في التبلور منذ ما يربو على ربع قرن من الزمان، وكان أهم العوامل المفسرة لها :

1-تنامي الرأسمالية المالية : لقد كان للنمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية ، فأصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققت قطاعات الإنتاج، وصارت الرأسمالية ذات طابع ريعي . تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره على الصعيد العالمي . لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية (قروض ، استثمارات مالية) بشروطه الخاصة . ولقد ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية المالية أيضا بظهور (الاقتصاد الرمزي) وهو اقتصاد تحركه رموز و مؤشرات الثروة العينية أي : الأسهم و السندات و غيرها من الأوراق المالية .

2-عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية : حدثت موجة عارمة من تدفق رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن استيعابها، فاتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى.

3-ظهور الابتكارات المالية:ارتبطت العولمة المالية بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين ،فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة (الأسهم، السندات) ،أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل:المبادلات ، المستقبليات ،السقف ،الخيارات ، وكل هذه الأدوات تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وقد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير عاملين وهما :

أ-الاضطرابات التي سادت سوق الصرف الأجنبي بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار صرف العملات و أسعار الفائدة بحيث باتت الضرورة ملحة إلى ظهور تلك الابتكارات لتأمين الحماية للمستثمرين.

ب-المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية لاسيما تلك التي دخلت حديثا إلى السوق فاستخدمت هذه الأدوات الجديدة من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة .

4-التقدم التكنولوجي: ساهم هذا العنصر في مجالات الاتصالات و المعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية ، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحليين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

5- التحرير المالي المحلي و الدولي: لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي و الدولي ، وقد زادت معدلات النمو للتدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية و الرأسمالية.

6- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية: حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي ،بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية ، وفي هذا الصدد نشير إلى مايلي :

أ-توسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية ، على الصعيدين المحلي و الدولي.

ب-دخول المؤسسات المالية غير المصرفية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجالات الخدمة التمويلية فخلال الفترة (1980- 1995) انخفض نصيب البنوك التجارية في الأصول المالية الشخصية من 50% إلى 18% وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى نحو 42%.

ج-من خلال المنافسة القوية التي تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجالات الخدمات التمويلية، قامت بعمليات الاندماج فيما بينها، وتوسيع مجال نشاطها.

C -مؤشرات العولمة المالية: في العقد الأخير من القرن المنصرم ،أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا و تكاملا حيث قفزت التدفقات المالية بين الأسواق المالية قفزة هائلة و يكفي للدلالة على ذلك أن نتبع مؤشرين هما :

-المؤشر الأول: الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم و السندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980 ،بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا عام 1996 ، و إلى ما يزيد عن 200 % في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام .

- المؤشر الثاني: الخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي ، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 ترليون دولار أمريكي في عام 1995، وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام . ومن ناحية أخرى يلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال ،ويقصد بذلك إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال ،و الحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون و أسهم المحافظ المالية و الاستثمار المباشر و العقاري و الثروات الشخصية، وتحرير حساب رأس المال ، ومن ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات .

ثانيا- أدوات العولمة الاقتصادية .

1- الشركات المتعددة الجنسيات .

- تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

1-لغة: تعددية الجنسيات هو تعريف لكلمة أوروبية مكونة من أصلين (Multi) متعدد

و (Nation) أمة أو دولة مضافا إليها اللاحقة و التي تفيد صيغة المصدر من الفعل المتعدي و يعني فعل القيام بالعملية المعنية ، أي نقل مستوى النشاط من مستوى جنسية واحدة إلى جنسيات متعددة.

2-اصطلاحا : في الحقيقة لا يوجد في أدبيات علم الاقتصاد مفهوم موحد أو تعريف دقيق للمؤسسات متعددة الجنسيات ويمكن إبراز أهم التعريفات فيما يلي:

يرى الاقتصادي الكندي (ب- ماتيزوز): أن الشركات المتعددة الجنسيات هي الشركات تقوم ب : " عمليات كبيرة جدا في البلدان الأخرى و تمتلك هناك طاقات إنتاجية كبيرة و تمارس نشاطها في ستة بلدان على الأقل. "

ويعرفها (ب- فرون) على أنها : "عبارة عن اتحاد المصالح يتعاون أعضاؤه في حالات معينة لبلوغ أهداف مشتركة وفي حالات أخرى يتنازعون بصدد مختلف الأولويات. "

كما يعتبرها البعض (الشركات متعددة الجنسيات): هي إحدى السمات الأساسية للعولمة فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية و الإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية و المالية و التكنولوجية

والتسويقية والإدارية، ويضاف إلى ذلك أن تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور العائد في الثورة التكنولوجية التي نقلت الفن الإنتاجي إلي أن يصبح فنا إنتاجيا كثيف المعرفة، و بالتالي فهي من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العولمة وبالتحديد العولمة الاقتصادية.

2- المنظمات والاتفاقيات.

يستند النظام الاقتصادي العالمي ، الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية(كما بينا سابقا) على ثلاث مؤسسات كبرى دولية تقوم بإرساء قواعد و بنيان هيكل للعولمة ودعم مجالاتها الرئيسية الثلاث وهي : عولمة التجارة، عولمة التمويل ، عولمة الاستثمار، ليصبح كل شيء معلوم، من أجل بناء عولمة فعالة ،ومنه فإن هذه المنظمات الثلاثة تبني وتؤسس للعولمة و تشرف على تكوين البنية التحتية لها وهي:

1-منظمة التجارة العالمية (W T O) - 2- صندوق النقد الدولي - 3-البنك الدولي.

3- العقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري.

العولمة تيار فكري لا يعمل على تسهيل تدفق الاستثمارات الغربية إلى أرجاء الأرض فحسب، ولكن تعمل على تعميم الرؤى و المعايير الغربية ، ومن الواضح أن الغرب و لا سيما أمريكا يفضل استخدام المنظمات الدولية لتحقيق رغباتها و إلا فإنها تسن العقوبات على نحو منفرد و بما أنها المسيطر الوحيد على العالم حاليا فهي التي تقوم بفرض العقوبات الفردية (ثمة فكرة مفادها أنه على الأمريكيين فعل أي شيء ولو أضر بهم) ، وقد أصدرت كذلك هذه العقوبات حتى و لو كانت على عاتقها ، كما أصدرت منظمة أمريكية رئيسية تقريرا أدرجت فيه 21 قانون ومرسوم متعلق بالعقوبات، و لقد مست العديد من دول العالم سوءا ما كان منها مفروضا من قبل مثل ما هو حال كوبا ، إلى ما هو جديد من عقوبات مثل العراق و سوريا ، و هو ما يوضح بالأمثلة التالية :

1-قانون محاسبة سوريا : تزايد التأييد في مجلس النواب الأمريكي لمشروع قانون يستهدف المزيد من العقوبات الأمريكية على سوريا .حيث وصل عدد المؤيدين لمشروع القانون 293 نائب من بين أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم 435 ، وهو ما يعني توفر ما يزيد على الأغلبية الضرورية لتمرير مشروع القانون و انتظار تحرك مماثل في مجلس الشيوخ. وتنص مسودته على مطالبة سوريا بوقف ما يصفه بالإرهاب ، ووقف تطوير أسلحة الدمار الشامل ، ووقف الاستيراد غير القانوني للنفط العراقي ، وقضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني فيفري 2005 ،ومن شأن مشروع القانون فرض حظر على حصول سوريا على استثمار الشركات الأمريكية أو حظر كامل على الصادرات الأمريكية لسوريا باستثناء الأدوية و

الغذاء. وأصبح مشروع القانون ساري المفعول بعد أن وقعه الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في ديسمبر 2003 وينتظر تطبيقه في وقت ليس بالبعيد .

2- العقوبات الاقتصادية على العراق: بعد حرب الخليج الثانية 1991 ، أصبح العراق في نظر الولايات المتحدة يمثل تهديدا لدول المنطقة ، وعنصر لعدم الاستقرار وقاعدة للإرهاب الدولي ، ومن هنا بدأت أمريكا تفكر في كيفية إضعاف العراق ابتداء من العقوبات التي فرضت عليه، وصولا إلى حرب الخليج الثالثة في 20 مارس 2003 و ما نتج عنها من احتلال للعراق و سقوط النظام الحاكم و سنذكر بعض أهم القرارات المفروضة على العراق :

أ- القرار 661 الصادر في أوت 1990 وكان هدفه فرض حظر شامل على العراق عقب اجتياحه للكويت.

ب- القرار 986 الصادر في أبريل 1995 وكان هدفه السماح للعراق ببيع ما يصل مقداره 2 مليار دولار من النفط العراقي كل 6 أشهر.

ج- برنامج النفط مقابل الغذاء : الذي وقع عليه العراق مع الأمم المتحدة في 1996 و الذي يعتبر امتداد للقرار 986 ، وهو لا يعني أن كل عائدات النفط العراقي يمكن استخدامها لشراء احتياجاته من الخارج ، حيث وزعت كما يلي 13% تذهب لمحافظة الشمال ، 25% للجنة التعويضات في جنيف ، 2,2% كمصاريف إدارية للأمم المتحدة ، 0.8% لتغطية مصاريف لجنة المفتشين عن الأسلحة . باختصار لا تبقى لدى العراق سوى 53% منذ بداية البرنامج.

د- القرار 1409 الذي جاء كبديل لما يسمى بالعقوبات الذكية .

وكانت كل هذه القرارات وغيرها تهدف إلى تكريس الهيمنة الأمريكية على العراق ، في محاولة لإضعافه و استنزاف ثرواته النفطية و الاقتصادية و العلمية .

3- العقوبات على ليبيا : فرضت العقوبات على ليبيا من طرف الولايات المتحدة و بريطانيا بعد حادث

سقوط الطائرة فوق بلدة لوكا ربي في اسكتلندا ، وقد سبقها هجوم أمريكي على ليبيا سنة 1986 وكانت العقوبات قد فرضت سنة 1988، وشملت فرضا للحصار على الأجواء الليبية وبعد أن سلمت ليبيا المتهمين في قضية إسقاط الطائرة للمحكمة الاسكتلندية ، و صدور الحكم الذي نص على دفع ليبيا لتعويضات مالية لعائلات الضحايا و الاعتراف بمسئوليتها عن الحادث .

وقد حددت الولايات المتحدة عدة خطوات يتعين على ليبيا تحقيقها لرفع الحصار عنها وهي :

- الكشف عن كل شيء بشأن تفجير الطائرة .
 - دفع التعويضات ، و تحمل الحكومة الليبية مسؤوليتها عن الحادث .
 - كشف و تفكيك برنامج التسليح النووي و التوقف عن الدعم الكلي للإرهاب.
- وفي نهاية المطاف اعترفت ليبيا بكل التهم التي وجهت لها ، حيث سلمت المتهمين إلى محكمة العدل الدولية وحوكموا بأحكام متفاوتة ، إضافة إلى دفع تعويضات لأهالي الضحايا، ومن ثم رفعت عنها العقوبات سنة 2004.

ثالثاً - العولمة الاقتصادية واستراتيجيات التنمية

1- إخفاق العولمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي.

أخفقت العولمة في الوفاء بما قطعته من عهود في مجالات النمو، وزيادة فرص التوظيف، ورفع الأجور ، وتحقيق المزيد من الرخاء كما أعلنها مناصرو التجارة الحرة والتدفقات المالية. ففي بيئة يحفها النمو البطيء والمتقطع للاقتصاد العالمي، توزعت منافع العولمة على نحو غير متكافئ بين البلدان وعلى مستوى البلد الواحد، واتسعت هوة الدخل بين الأغنياء والفقراء، وازدادت حدة الفقر في العديد من البلدان النامية. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتقدمة 17 ضعف مثيله في البلدان النامية، وذلك في مستهل التسعينات من القرن العشرين، كما ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى 120 في عام 2000. ومن المكسيك يأتي أحد الأمثلة الصارخة على كيفية عدم تماشي العهد الذي قطع بالتحريم مع الواقع الفعلي. فقد قامت المكسيك بإصلاح بعيد المدى في السياسات التجارية اعتباراً من عام 1994. وخلال السنوات العشر الأولى من دخول اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) حيز التنفيذ، كان صافي مكاسب المكسيك من الوظائف محدوداً، كما تم خسارة ما يقرب من 30 بالمائة من الوظائف الخاصة بمصانع التجميع خلال التسعينات من القرن العشرين. وصارت الرواتب الحقيقية لمعظم العاملين أقل عنها قبل الاتفاقية، وازدادت حدة عدم المساواة، وأضحت الخسائر في الزراعة المكسيكية تعني أن "فقراء الريف قد دفعوا ثمن التعديل الذي أدخلته اتفاقية نافتا"، وذلك حسب ما صرح به وقف كارنيجي للسلام الدولي. ويضيف الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، السيد روبنز ريكوبيرو، أن "التجارة وحدها لا تكفي لتأمين التنمية". فهناك حاجة لمراجعة استراتيجيات التنمية على المستويين الدولي والوطني. فعلى المستوى الدولي، هناك أدلة دامغة على أن الصدمات الخارجية الناشئة عن النظم المالية والتجارية الدولية، مثل عدم استقرار تدفقات رأس المال الخاص وتذبذب أسعار السلع، تنذر بقيام أزمات وانتكاسات في البلدان النامية. وتغذي تلك الكوارث بدورها حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، وتحول دون تحقيق النمو، وتزيد من حدة الفقر. وتفرض مستويات الدين ثقيلة الوطأة، والتي تنسم في بعض الأحيان بعدم الاستدامة، في البلدان النامية خطراً على النظام المالي الدولي لابد وأن يتم التصدي له. أما على المستوى الوطني،

فجاءت نتائج الإصلاحات الاقتصادية الحرة التي جرت خلال التسعينات من القرن الماضي مختلطة: فاتسم النمو الاقتصادي بصورة عامة بالخمول، كما أدت الخصخصة، وتحرير التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر إلى مزيد من التركيز للصناعة. وقوبلت وصفة التنمية التي تقوم على وضع سياسات يفترض وأن تلاءم الجميع بالرفض على نطاق واسع لصالح إدراك الحاجة للتنوع في وضع استراتيجيات وطنية للتنمية. وينم هذا الأمر على أن تضطلع الدولة بدور محوري في خلق بيئة بها سياسات مواتية لاستثمارات القطاع الخاص والنمو الاقتصادي.

2- تحرير التجارة الخارجية مع بطء في النمو الاقتصادي.

ارتفع نصيب البلدان النامية من التجارة العالمية، من حوالي 24 بالمائة في عام 1990 إلى 32 بالمائة في عام 2000. بيد أن هذا النمو في صادرات البلدان النامية يتركز بصورة كبيرة: فتننتج شرق آسيا ما يزيد على 75 بالمائة من الصادرات المصنعة للعالم النامي، فضلاً عن نسبة أعلى من المواد ذات التكنولوجيا المتقدمة، بينما لم تشهد جنوب آسيا ومنطقة جنوب الصحراء الإفريقية سوى زيادة طفيفة لا تتجاوز 2 % في نصيبها من التجارة، وذلك على حسب ما أعلنته هيئة أوكسفام. وفي أغلب البلدان النامية، لم تتم ترجمة الصادرات الأعلى إلى نمو أسرع في إجمالي الناتج المحلي. كما نجد أنه لاسيما في أكثر البلدان فقراً، والتي يقع أغلبها في إفريقيا ولا تزال تعتمد بصورة ضخمة على الصادرات من السلع الأولية غير النفطية والمساعدة الإنمائية الرسمية، لم يتحقق من النمو الاقتصادي سوى قليل. وتسنى لبلدان الجنوب أن تحرر تجارتها بصورة أسرع من البلدان الصناعية بالشمال، مما أدى إلى زيادة الواردات في حين تراجعت المساعدة الإنمائية الرسمية. يزيد هذا الوضع من تقادم المحنة التي تواجهها البلدان التي تنن بالفعل من وطأة الدين الخارجي الثقيل، الأمر الذي يحد بشكل متزايد من استدامتها. وتستوعب التزامات الدين في العديد من البلدان نسبة كبيرة من الدخل الذي يتحقق من الصادرات. وتعتبر مبادرة البلدان الفقيرة ثقيلة المديونية التي تهدف إلى تقليل الدين، والتي ترتبط بالإدارة الاقتصادية الرشيدة، خطوة هامة، إلا أنها لن تكون كافية لضمان استدامة الدين في المستقبل. وتعتمد الكثير من البلدان النامية، خاصةً بلدان أمريكا اللاتينية، حالياً على التدفقات الداخلة لرأس المال الخاص لتمويل أوجه العجز في حساباتها الحالية. غير أن التقلب في الأسواق المالية الدولية، وتدفقات رأس المال قصيرة الأمد إلى البلدان النامية كثيراً ما خلقت بعض المشكلات في إدارة أسعار الفائدة وأسعار الصرف على نحو يساعد على الحفاظ بصورة مستدامة على النمو الاقتصادي. وفي سبيل الحيولة دون وقوع كوارث مالية في البلدان النامية، لا بد للمجتمع الدولي من النظر في كيفية إضفاء مزيداً من الاستقرار والتساوي والاستدامة على تدفقات رأس المال الخاص. ويحث الأونكتاد على إقامة نظام عالمي سليم للرقابة على تدفقات رأس المال قصيرة الأمد وتلك القائمة على المضاربة، والتحذير لدى احتمال حدوث تقلب فيها.

-إعادة التفكير في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والتحديات المستقبلية-

هناك الآن اتفاق واسع حول الحاجة لإعادة التفكير في استراتيجيات التنمية، وذلك على المستويين الدولي والوطني. فينطلب الترويج للتنمية خلق مناخ مواتي للأعمال، وإتاحة الموارد لتلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية. يستدعي الأمر مزيداً من التماسك بين الرؤى الوطنية والدولية للتجارة والتنمية، الأمر الذي يعني أنه ينبغي للتنسيق بين السياسات المالية، والنقدية، وتلك الخاصة بالتكنولوجيا على المستوى الدولي أن يخلق بيئة تسمح لاستراتيجيات التنمية الوطنية بالنجاح. وهذا هو السبب وراء اختيار التماسك ليكون المحور الرئيسي لمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر. ووفقاً لما جاء على لسان الأمين العام للأونكتاد، روبنز ريكوييرو، فإن الاجتماع الذي يتخذ من ساو باولو مقراً له يهدف إلى "رعاية التماسك بين العمليات العالمية واستراتيجيات التنمية الوطنية، مع التركيز على العلاقة بين مفاوضات التجارة والقطاع المنتج". تقدم تجربة البلدان النامية الناجحة درساً في استراتيجيات التنمية الوطنية التي يتم العمل بها بالفعل. ومن بين تلك الدروس الهامة أنه من شأن الاستثمار المستدام والذي يتسع نطاقه على نحو سريع أن يحفز التحول في الهيكل الاقتصادي من القطاع الأولي إلى التصنيع والخدمات، والتي ترتبط بما يشتمل عليه هذا لاحقاً من ارتفاع في الإنتاجية. ومن بين الدروس الأخرى أن الزيادة المطردة في الاستثمار لا يمكن أن تتحقق من خلال الاكتفاء بالاعتماد على قوى السوق والاستثمار الأجنبي المباشر وحده؛ فلا بد للدولة أيضاً أن تلعب دوراً نشطاً. كذلك ينبغي للحكومات الوطنية تشجيع توفير الإقراض، وخلق إطار قانوني سليم للأعمال، وإرساء البنية التحتية، ورعاية القوة العاملة المستتيرة. ويمكن في الوقت نفسه للترتيبات الإقليمية في التجارة والمال، وأوجه التحسن التي تطرأ على البنية التحتية الإقليمية أن تحفز النمو وأن تخلق أسواقاً أرحب، وبالتالي تقلل الاعتماد على الأسواق التقليدية.

لا يمكن للعولمة والتحرير أن يحلا محل القوى المحلية للنمو. فمن شأن التكامل الحذر والذي يتم إدارته بصورة حسنة إلى داخل الاقتصاد العالمي، والذي يتم ترتيبه وتكييفه على نحو يتلاءم مع مستوى التنمية الاقتصادية والمؤسسية لكل بلد، أن يدعم المستثمرين والمنتجين المحليين. فتنقيد السياسات الاقتصادية المحلية في البلدان النامية لاسيما سياسات التجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا- في الوقت الراهن بالالتزامات الدولية الخاصة بالتجارة والإقراض، الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في القضايا ذات الصلة بمنح المساحات الملائمة للسياسات الوطنية والمرونة في السياسات في البلدان النامية، واستكشاف الكيفية التي يمكن بها استغلال هذه المساحة في السياسات على نحو أكثر كفاءة.